الأطراف الأفغانية تعقد أول لقاء مباشر في مفاوضاتها بالدوحة

قال الناطق باسم حركة طالبان الأفغانية محمد نعيم إن لجنة الاتصال المشتركة التي تضم ممثلين عن الحركة والوفد الرسمي عقدت أول اجتماع مباشر لها في العاصمة القطرية الدوحة. ومثّل الاجتماع تنفيذا عمليا مباشرا وسريعا لما تم الاتفاق عليه في الجلسة الافتتاحية التي عُقدت السبت الماضي بمشاركة دولية وإقليمية غير مسبوقة.

ويأتي هذا الاجتماع لمناقشة أجندة المفاوضات الأفغانية–الأفغانية، والجدول الزمني لها؛ بهدف التوصل إلى اتفاق سلام دائم يُنهي عقودا من الحرب في أفغانستان. وقال نعيم إن الاجتماع الأول للجنة الاتصال التي تضم وفد طالبان والوفد الرسمي الأفغاني كان جيدا.

وأوضح أن الطرفين بحثا موضوعات متعلقة باللقاءات القادمة وآلية الحوار والجدول الزمني، وأضاف أن وقف إطلاق النار جزء من أجندة المفاوضات، كما تم الاتفاق على ذلك مع الولايات المتحدة. وتتواصل في العاصمة القطرية الدوحة منذ السبت مفاوضات السلام بين الحكومة الأفغانية وحركة طالبان، وشكل ممثلو الطرفين لجنة اتصال مشتركة من 10 أعضاء لتسهيل المفاوضات.

تركيا تؤكد استعدادها للحوار مع اليونان وتنفي التراجع عن عملياتها في شرق المتوسط

أكد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو استعداد بلاده للحوار مع الجارة اليونان، ونفى التراجع عن عمليات التنقيب في شرق المتوسط، مستبعدا عقوبات أوروبية على بلاده. وقال أوغلو إن أنقرة ستفرض شروطا للحوار إذا ما وضعت أثينا شروطا مسبقة.

وردا على تصريحات رئيس الوزراء اليوناني كيرياكوس ميتسوتاكيس التي ألمح فيها إلى إمكانية الحوار في حال لم تحدث استفزازات، قال أوغلو: هذا تصريح إيجابي، لكن لا نقبل بأي شروط مسبقة، مؤكدا أن التوتر القائم في شرق المتوسط لن ينتهي في حال لم تحترم اليونان حدود الجرف القاري التركي.

من جهتها، اعتبرت الرئيسة اليونانية إيكاتيريني ساكيلاروبولو سحب سفينة التنقيب التركية «عروج ريس» خطوة في الاتجاه الصحيح، مؤكدة أن اليونان لا تهدد أحدا، وتسعى دائما للحوار.

غير أن وزير الخارجية التركي أكد أن سفينة التنقيب عادت إلى ميناء أنطاليا من أجل الصيانة، وأن سفنا تركية أخرى ما زالت تجري أعمال المسح والتنقيب في شرق المتوسط.

وذكرت وزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية في بيان لها أن سفينة «عروج ريس» –التي بدأت عمليات المسح الزلزالي اعتبارا من العاشر من أغسطس الماضي في منطقة «دارما – 1» في البحر الأبيض المتوسط– حققت حتى اليوم مسحا زلزاليا بمساحة 3525 كيلومترا في هذه المنطقة.

وأفادت الوزارة في بيانها بأن السفينة رست في الميناء كإجراء روتيني بهدف تبديل الطاقم العامل فيها، وإجراء عمليات الصيانة الدورية المخطط لها مسبقا استعدادا لمهامها المقبلة. وورد في البيان أن عمليات المسح والتنقيب –التي تنفذ في شرق البحر الأبيض المتوسط وفقا للقانون الدولي– ما زالت مستمرة عبر سفينتي المسح والتنقيب «ياووز» و«بربروس خير الدين باشا».

ضغوط خارجية

وفي ظل التوتر بشرق المتوسط، استبعد وزير الخارجية التركي أن يفرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على بلاده بسبب نزاعها مع اليونان.

وكان الاتحاد الأوروبي قد عبر عن دعمه الكامل لليونان وقبرص في هذا النزاع، وقال إنه يجهز لعقوبات محتملة في حال عدم بدء الحوار، وقد يتخذ زعماء الاتحاد قرارا بهذا الخصوص في اجتماعهم المقرر يومي الـ24 والـ25 سبتمبر الجاري.

وفي السياق، دعت تركيا الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف محايد بشأن قبرص، وذلك بعد توقيع اتفاق بين واشنطن ونيقوسيا لإقامة مركز للتدريب العسكري، ورفع واشنطن حظر تصدير السلاح إلى قبرص المفروض منذ 33 عاما.

وقالت الخارجية التركية إن مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وقبرص لن تخدم السلام والاستقرار، بل إنها سترفع حدة التوتر في منطقة شرق المتوسط، وستلحق الضرر بحل المشكلة القبرصية.

السعودية تسمح بدخول الخليجيين وأصحاب التأشيرات بدءاً من اليوم

صرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية السعودية، أنه صدرت الموافقات الخاصة بقيود مغادرة وعودة المواطنين إلى المملكة، مشيرا إلى أن الرفع الكامل للقيود على مغادرة المواطنين للمملكة والعودة إليها، والسماح بفتح المنافذ لعبور جميع وسائل النقل عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية، سيكون بعد تاريخ 1 يناير 2021، وفق الإجراءات المتبعة قبل جائحة كورونا.

وأشار إلى أن هذا القرار يأتي بناء على ما رفعته الجهات المختصة بشأن مستجدات المواجهة مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في المملكة، واستمرار ارتفاع معدلات انتشار الوباء في عدد من الدول، التي يواجه بعضها حالياً موجة ثانية من الجائحة، وفي ظل احتمال عدم توفر لقاح آمن وفعال للوقاية من هذا المرض بما يكفي لتغطية الجميع، قبل نهاية عام 2020م، وحرصاً على سلامة المواطنين وصحتهم، وألا يواجهوا أثناء وجودهم في خارج المملكة صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، بسبب ما تعانيه الأنظمة الصحية في كثير من الدول من ضغوط جراء الجائحة.

وأشار إلى أهمية أن يكون رفع تعليق الرحلات الدولية من المملكة وإليها وفتح المنافذ بشكل تدريجي، بما يتيح الفرصة لتقييم الوضع خلال الأشهر القادمة، إلى حين زوال المخاطر الصحية المرتبطة بالجائحة، وظهور لقاحات مناسبة لفيروس كورونا.

وأوضح أنه سيتم الإعلان عن الموعد المحدد لرفع التعليق والسماح المشار إليهما في الفقرة (1) من هذا البند (أولًا)، قبل 30 يوماً من تاريخ 1 يناير 2021م، ولوزارة الصحة إذا تطلب الأمر حينذاك؛ أن ترفع بطلب وضع اشتراطات صحية وقائية على المسافرين والناقلين، أثناء السفر، وفي صالات المطارات والموانئ والمحطات.

وأشار المسؤول إلى أن استثناءً مما ورد سابقا، فإنه سيتم السماح لبعض الفئات من المواطنين بالسفر إلى خارج المملكة والعودة إليها وفق ضوابط واشتراطات معينة، وهم الموظفون الحكوميون – المدنيون والعسكريون – المكلفون بمهمات رسمية، والعاملون في البعثات الدبلوماسية والقنصلية والملحقيات السعودية في الخارج، والعاملون في المنظمات الإقليمية والدولية وعائلاتهم ومرافقوهم.

بالإضافة إلى جميع العاملون على وظائف دائمة، في منشآت عامة أو خاصة أو غير ربحية، خارج المملكة، ومن لديهم صفات وظيفية في شركات أو مؤسسات تجارية خارج المملكة، ورجال الأعمال الذين تتطلب ظروف أعمالهم السفر لإنهاء أشغالهم التجارية والصناعية، ومدراء التصدير والتسويق والمبيعات، الذين يتطلب عملهم زيارة عملائهم، وكذلك المرضى الذين يستلزم علاجهم سفرهم إلى خارج المملكة، بناء على تقارير طبية، وبخاصة مرضى السرطان والمرضى المحتاجون إلى زراعة الأعضاء.

كما يستثني الطلبة المبتعثون والطلبة الدارسون على حسابهم الخاص والمتدربون في برامج الزمالة الطبية، الذين تتطلب دراستهم أو تدريبهم السفر إلى الدول التي يدرسون أو يتدربون فيها ومرافقوهم، ومن لديهم حالات إنسانية، خاصة لم شمل الأسرة للمواطن أو المواطنة مع ذويهم المقيمين خارج المملكة، أو وفاة الزوج أو الزوجة أو أحد الأبوين أو أحد الأولاد خارج المملكة، والمقيمون خارج المملكة ومرافقوهم، الذين لديهم ما يثبت إقامتهم خارج المملكة، والمشاركون في المناسبات الرياضية الرسمية الإقليمية والدولية، ويشمل ذلك اللاعبين وأعضاء الطواقم الفنية والإدارية.

ومن الاستثناءات أيضا، أنه سيتم السماح بدخول المملكة والخروج منها لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك السماح بدخول غير السعوديين من الحاصلين على تأشيرات؛ خروج وعودة، أو عمل، أو إقامة أو زيارة، على أن يكون دخول مواطني دول مجلس التعاون الخليجي وغير السعوديين إلى المملكة وفقًا للضوابط والإجراءات الصحية الوقائية التي تضعها اللجنة المعنية باتخاذ إجراءات منع تفشي فيروس كورونا في المملكة، وأن تشمل الضوابط عدم السماح لأي شخص بدخول أراضي المملكة، إلا بعد تقديم ما يثبت خلوه من الإصابة بفيروس كورونا المستجد، بناء على تحليل حديث من جهة موثوقة خارج المملكة، لم يمر تاريخ إجرائه أكثر من 48 ساعة، لحظة وصوله إلى المنفذ.

وأوضح المسؤول أنه سيتم رفع التعليق جزئياً؛ عن رحلات الطيران الدولية من المملكة وإليها، وفتح المنافذ البرية والبحرية والجوية، بما يتيح للفئات المستثناة من مواطنين وغيرهم الدخول إلى المملكة والخروج منها. وأشار إلى أنه يبدأ العمل بتنفيذ ما أشير إليه من استثناءات؛ الساعة السادسة من صباح اليوم الثلاثاء 15 سبتمبر 2020 ميلادية.

الإعلان عن خطة إعادة السماح بأداء العمرة تدريجياً

صرّح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية السعودية، أنه بناء على ما رفعته الجهات المختصة بشأن مستجدات المواجهة مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) في المملكة، واستمرار ارتفاع معدلات انتشار الوباء في عدد من الدول، التي يواجه بعضها حالياً موجة ثانية من الجائحة، سيتم الإعلان عن خطة إعادة السماح بأداء العمرة تدريجيًا.

وقال المصدر إن خطة إعادة السماح بأداء العمرة تدريجيًا ستتم بناء على ما يتقرر لاحقًا في هذا الشأن بشكل مستقل، في ضوء المستجدات المتعلقة بالجائحة.

يأتي هذا التصريح بالتزامن مع تصريح مسؤول وزارة الداخلية الذي أشار إلى أهمية أن يكون رفع تعليق الرحلات الدولية من المملكة وإليها وفتح المنافذ بشكل تدريجي، بما يتيح الفرصة لتقييم الوضع خلال الأشهر القادمة، إلى حين زوال المخاطر الصحية المرتبطة بالجائحة، وظهور لقاحات مناسبة لفيروس كورونا.

وأوضح أنه سيتم الإعلان عن الموعد المحدد لرفع التعليق والسماح المشار إليهما في الفقرة (1) من هذا البند (أولًا)، قبل 30 يومًا من تاريخ 1 يناير 2021، ولوزارة الصحة إذا تطلب الأمر حينذاك أن ترفع بطلب وضع اشتراطات صحية وقائية على المسافرين والناقلين، أثناء السفر، وفي صالات المطارات والموانئ والمحطات.

توجه فلسطيني لتصويب العلاقة مع جامعة الدول العربية

أعلن رئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتية أن حكومته تدرس رفع توصية للرئيس محمود عباس بتصويب العلاقة مع الجامعة العربية لرفضها اتخاذ موقف ضد التطبيع مع إسرائيل.

وقال اشتية في مستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة برام الله إن جامعة الدول العربية أصبحت مركزا للعجز العربي. ولم يعط تفاصيل عن مقصده بتصويب العلاقة معها.

وندد اشتية باستضافة البيت الأبيض في واشنطن اليوم الثلاثاء مراسم توقيع اتفاقيتي التطبيع بين أبو ظبي والمنامة مع تل أبيب بحضور الرئيس الأميركي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير خارجية الإمارات عبد الله بن زايد.

وقال رئيس الحكومة الفلسطينية «نشهد اليوم (الثلاثاء) يوما أسود في تاريخ الأمة العربية، وهزيمة لمؤسسة الجامعة العربية التي لم تعد جامعة بل مفرّقة، هذا اليوم سيضاف إلى رزنامة الألم الفلسطينّي وسجل الانكسارات العربية».

وأضاف اشتية أن التهافت العربي نحو دولة الاحتلال، وتوقيع دولتي الإمارات والبحرين اتفاق استسلام عربي هما اعتراف بـ«صفقة القرن» الأميركية بعد أن أحبطتها فلسطين.

والأربعاء الماضي، أسقط وزراء الخارجية العرب مشروع قرار قدمته فلسطين يدين اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، بحسب السفير الفلسطيني المناوب لدى الجامعة مهند العكلوك.

ويوم الجمعة الماضي، أعلنت البحرين التوصل إلى اتفاق لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل برعاية أميركية لتلحق بالإمارات التي سبق أن اتخذت خطوة مماثلة في 13 أغسطس الماضي.

من جهتها، دعت «القيادة الفلسطينية الموحدة للمقاومة الشعبية» في بيان أول أمس السبت إلى اعتبار الثلاثاء «يوم غضب شعبي انتفاضي»، رفضا لاتفاق التطبيع بين الإمارات والبحرين من جهة، وإسرائيل من جهة ثانية.

وحثت القيادة الفلسطينية الموحدة –التي أعلن عن قيامها دون تفاصيل– على رفع راية فلسطين في مختلف الأماكن يوم توقيع اتفاقي التطبيع في واشنطن، مؤكدة أن «تلك الخطوة تعبير عن رفضنا الحاسم لرفع علم الاحتلال والقتل والعنصرية على سارية الذل في أبو ظبي والمنامة».

وجاء بيان «القيادة الفلسطينية الموحدة للمقاومة الشعبية» عقب وقت قصير من إعلان عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عزام الأحمد عن قرب الإفصاح عن تشكيلها، دون تفاصيل، ولم يذكر البيان الفصائل المنضوية تحت هذا الإعلان.

ودعا البيان إلى نبذ كل الخلافات الفلسطينية، والمشاركة في هذا الكفاح الشعبي التحرري، قائلا «لا صوت يعلو فوق صوت المقاومة».

حكومة الثني تستقيل ووزير دفاع الوفاق: لا نثق في حفتر وجاهزون لصد أي هجوم

أعلن وزير الدفاع بحكومة الوفاق الليبية صلاح الدين النمروش أنه لا يمكن الوثوق في التزام حفتر بوقف إطلاق النار الذي يرعاه المجتمع الدولي، فيما أعلنت حكومة عبد الله الثني التابعة لبرلمان طبرق استقالتها وسط احتجاجات شعبية ضد تردي الأوضاع المعيشية في شرق البلاد.

وأكد وزير دفاع حكومة الوفاق أنه لا يمكن الوثوق في التزام اللواء المتقاعد خليفة حفتر بوقف إطلاق النار الذي يرعاه المجتمع الدولي بين قوات الوفاق وقوات حفتر.

وأكد النمروش أن قوات الوفاق جاهزة للرد وصد أي اعتداء قد تشنه قوات حفتر، وقال إن قوات حفتر حاولت أكثر من مرة اختراق الهدنة بإطلاق صواريخ «غراد» (Grad) صوب مواقع قوات الوفاق غرب سرت.

وشكك في مدى قدرة رئيس مجلس النواب المنعقد في طبرق، عقيلة صالح على فرض أوامر على قوات حفتر، تلزمهم بوقف إطلاق النار الذي أعلنه عقيلة الأيام الماضية، مبررا ذلك بأن صالح لا يملك القدرة لتوجيه التعليمات إلى قوات حفتر على أرض المعركة، وأن من يستطيع ذلك فقط هو حفتر الذي وصفه النمروش بالمتمرد.

استقالة حكومة الثني

على صعيد آخر، أعلنت الحكومة الليبية برئاسة عبد الله الثني، عن تقديم استقالتها لرئيس مجلس النواب عقيلة صالح. وتعتبر هذه الحكومة غير معترف بها دوليا، وموالية للواء المتقاعد خليفة حفتر، وهي واجهته التنفيذية التي يعتمد عليها في مناطق نفوذه شرق البلاد.

وجاءت الاستقالة على خلفية المظاهرات التي تشهدها مناطق ومدن شرق البلاد، بسبب تراجع الأوضاع المعيشية والصحية والإنسانية.

الوفدان الإسرائيلي والإماراتي يوقعان اتفاق التطبيع بحضور دولة أوروبية وحيدة

وصل الوفدان الإسرائيلي والإماراتي الأحد إلى العاصمة الأميركية واشنطن، لتوقيع اتفاق التطبيع بينهما، وأعلنت دولة أوروبية واحدة حضور وزير خارجيتها لحفل توقيع الاتفاق الثلاثاء القادم.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إن اتفاقيتي السلام اللتين سيوقعهما مع الإمارات والبحرين في واشنطن «ستضخان المليارات إلى اقتصاد إسرائيل». وأضاف نتنياهو أن هذه الاتفاقيات ستوحد السلام الدبلوماسي مع السلام الاقتصادي «وستضخ المليارات إلى اقتصادنا من خلال الاستثمارات والتعاون والمشاريع المشتركة».

حضور أوروبي باهت

بدوره، أكد المتحدث باسم وزير الخارجية المجري بيتر زيغارتو أن الوزير سيكون الوحيد من بين وزراء خارجية الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي الذي سيحضر حفل توقيع اتفاق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات بواشنطن اليوم الثلاثاء.

وقال المتحدث ماتي باتشولاي «بناء على دعوة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب، سيحضر الوزير بيتر زيغارتو حفل التوقيع في البيت الأبيض يوم الثلاثاء، باعتباره الوزير الوحيد من الاتحاد الأوروبي».

ورحبت دول أوروبية رئيسية، مثل فرنسا وبريطانيا، بالاتفاق بين إسرائيل والإمارات مثلما فعلت اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبي التي قالت إنه «مهم لاستقرار المنطقة».

وكان رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان من أوائل المؤيدين بشدة للرئيس الأميركي، ولكنه كثيرا ما تعرض لانتقادات في الاتحاد الأوروبي بسبب خطابه المناهض للهجرة وتراجع المعايير الديمقراطية بوسائل الإعلام والسلطة القضائية والأوساط الجامعية.

وقال زيغارتو على فيسبوك «منذ إعداد البيت الأبيض أجندة استقرار المنطقة كان هذا التطور الثاني الذي يثبت أن هذه أفضل خطة سلام حتى الآن، وتبشر بتحقيق السلام في الشرق الأوسط أخيرا».

وأعلنت قوى سياسية ومنظمات عربية رفضها بشكل واسع لهذا الاتفاق، وسط اتهامات بأنه «طعنة في ظهر قضية الأمة بعد ضربة مماثلة من الإمارات».